

مبادرة المعونة من أجل التجارة كسبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية

Aid for Trade initiative as a way to achieve sustainable development goals in developing countries

عبد الكريم دبار^{1*} ، أبوبكر خالدي² ، قاوي معمر³

¹ جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

² جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

³ جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أبعاد المعونة من أجل التجارة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول النامية والأقل نمواً، كما تطرقت إلى ماهية المعونة من أجل التجارة ودورها في النهوض باقتصاديات الدول النامية وجعلها أكثر إسهاماً في الاقتصاد العالمي مع سعي المبادرة لتحقيق تنمية مستدامة لتلك الدول، وذلك ما من شأنه بلوغ رؤية مؤتمر الأمم المتحدة في قمته الخاصة المنعقدة في سبتمبر 2015 الهادفة لتحقيق تنمية مستدامة لعام 2030، واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي، لتتوصل لكون المعونة من أجل التجارة لا تحمل في طياتها أهدافاً ذات بعد تجاري للمانحين بقدر ما تعمل على النهوض بالإيرادات العامة لتلك الدول.

الكلمات المفتاح: معونة ؛ تنمية ؛ مستدامة ؛ مانحون.

تصنيف JEL : F35

Abstract: This research paper aims to clarify the dimensions of aid for trade and its contribution to achieving the goals of sustainable development for developing countries and the least developed countries, as well as the importance of aid for trade and its role in promoting the economies of developing countries and making them more contribute to the global economy with the initiative seeking to achieve sustainable development for those countries This is what would reach the vision of the United Nations Conference in its special summit held in September 2015 aimed at achieving sustainable development for the year 2030, and this study adopted the descriptive approach, so that we come to the conclusion that aid for trade does not carry with it goals of a commercial dimension for donors with Turn what works on the promotion of public revenue for those countries.

Keywords: Aid ; Development ; Sustainable; Donors

Jel Classification Codes : F35

I- تمهيد :

إن أصل المعونة مقابل التجارة حديث العهد نسبياً حيث تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري ، عام 2005. في المادة 57 منه، دعا الإعلان إلى دعم البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، لتوسيع قدراتها التجارية والسماح لها بالاستفادة من مختلف الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وفي عام 2005 ، أنشأت منظمة التجارة العالمية فرقة عمل لتطوير هذه المبادرة التي قُدم تقريرها النهائي في عام 2006. وذكرت فرقة العمل أن: "المعونة من أجل التجارة تدور حول مساعدة البلدان النامية على زيادة صادرات السلع والخدمات ، والاندماج في التجارة الدولية.

والغرض من هذه المبادرة هو تقديم الدعم (من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها) للبلدان النامية لمساعدتها على تطوير قدرتها على التجارة. حيث تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في خفض التكاليف التجارية للبلدان وتحسين القواعد والإجراءات الإدارية وبناء البنية التحتية وتعزيز إنتاجية شركاتها. كما قد تكون هناك مبادرات وآليات أخرى تهدف إلى تحقيق نفس الغرض (مثل المساعدة ذات الصلة بالتجارة من المجموعة الأوروبية أو الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً) ، ولكن هذه المبادرة صممت لمعالجة المشاكل المتعلقة بالتجارة التي تواجه البلدان النامية من خلال تمويل "مرئي وغير مشروط ومنسق ويمكن التنبؤ به".

في عام 2015، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 . وتعتمد التنمية المستدامة على استثمارات شاملة ومتكاملة في البلدان النامية والأقل نمواً من أجل ضمان تمكنهم من تحقيق قدراتهم والمساهمة بصورة كاملة في التنمية . وهذا يشمل جملة أمور منها التمتع الكامل بالكرامة والمساواة بين الأفراد وحقوق الإنسان؛ وحصول الجميع على التعليم الجيد والعمل اللائق والصحة الجيدة مدى الحياة؛ وأمن المكان؛ وتوفير نظم حوكمة خاضعة للمساءلة ومستندة إلى بيانات وطنية شفافة؛ والقدرة على الصمود في وجه المخاطر البيئية وغيرها من المخاطر الإنسانية، ناهيك عن جملة من الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأخرى مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم، من خلال التقديم السابق يمكن طرح الإشكال التالي: كيف يمكن للمعونة من أجل التجارة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

II – لماذا المعونة مقابل التجارة؟:

تشجع مبادرة المعونة من أجل التجارة التي تقودها منظمة التجارة العالمية حكومات البلدان النامية والجهات المانحة على الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك البلدان، وتسعى المبادرة بوجه خاص إلى تعبئة الموارد لمعالجة القيود المتعلقة بالتجارة التي حددتها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. (world trade organization, 2019)

ولقد تعهدت البلدان الصناعية بتقديم مليارات الدولارات وذلك في إطار "المعونة مقابل التجارة" للمساعدة على زيادة القدرات التنافسية للبلدان النامية وتعزيز قوة الاقتصاد العالمي وفعاليتها. ويقوم البنك الدولي على نفس المنوال أيضا بزيادة أنشطة أعماله المعنية بالمعونة مقابل التجارة بوصفها إحدى السبل الناجعة للتشجيع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي لا تستثني أحدا. وفي مايلي يجيب يوري دادوش*، مدير إدارة التجارة الدولية وخبير التنمية العالمية بالبنك الدولي، على الأسئلة المتعلقة بالمقاصد المرومة والآثار المنشود تحقيقها في سياق "المعونة مقابل التجارة." (البنك الدولي، 2008)

1. **الجوانب المفسرة لأهمية حصول البلدان النامية على المعونة الموجهة خصيصا لتحسين قدرتها على التجارة:** عيش في عالم تسوده العولمة، أو يعتمد بنيانه على التكامل والاندماج، بمعدل سريع للغاية. والواقع أن البلدان المحققة لأقصى درجات النجاح في التكامل والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي هي عادة البلدان القادرة على تحقيق النمو الاقتصادي بأسرع وتيرة ممكنة. فهذه البلدان قادرة على زيادة صادراتها، واستيراد ما تحتاج إليه من المقومات ومستلزمات الإنتاج المتسمة برخص التكلفة وارتفاع مستويات الكفاءة، فضلا عن تمكنها من الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرى الكثير من الناس أنه ليس في وسع أي بلد من البلدان تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار في عالم اليوم ما لم يضطلع هذا البلد بإنشاء قاعدة راسخة وقوية لصادراته. ونرى بشكل ملموس أن المنافع والمزايا الناتجة عن الاندماج في الاقتصاد العالمي تأتي من القدرة على الحصول على المعارف والتكنولوجيا ونقلها وانتشارها، وهي منافع غير متاحة ببساطة في أية اقتصادات محلية غير مندمجة عالميا.
2. **الفائدة الرئيسية المرجوة من المعونة مقابل التجارة:** من شأن "المعونة مقابل التجارة" أن تساعد البلدان النامية على جني الثمار وحصد المنافع المترتبة على اغتنام فرص الوصول إلى الأسواق في الوقت الحاضر وفي المستقبل. فتنحيز التجارة ليس كافيا في حد ذاته. وعلى الرغم من أن المعونة مقابل التجارة لا تشكل جزءا رسميا من مفاوضات جولة الدوحة، إلا أنها تظل عنصرا مكملا لا غنى عنه في مسيرة نجاح جولة الدوحة نحو تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف المبني على زيادة الانفتاح الاقتصادي. وسوف تتجه المعونة مقابل التجارة إلى التركيز، على الأرجح، على البنية الأساسية اللازمة للتبادل التجاري - كبناء الموانئ والمطارات وشق الطرق التي تشكل حلقات الوصل بين مناطق الإنتاج والأسواق. كما ستقوم آليات المعونة مقابل التجارة بتوفير التمويل اللازم للتدريب وبناء القدرات ومساندة الإصلاحات المؤسسية، مثل تحسين إدارة الجمارك أو تعزيز القدرة على تطبيق المعايير الدولية. وسوف يتم على الأرجح توجيه بعض الأموال، سواء أطلقنا عليها مسمى المعونة مقابل التجارة أم لا، لتقديم المساعدات المؤقتة اللازمة لتصحيح حركة التجارة.
3. **المعونة المقدمة لأغراض الصحة والتعليم لا تقل أهمية عن المساندة الداعمة للبنية التحتية الأساسية:** من الواضح أن الإنفاق على التعليم والصحة العامة يمثل إحدى السمات والخصائص الهامة للمساعدات الإنمائية، بل هو في واقع الأمر إنفاق ضروري بالقيمة المطلقة. ولكن هناك في الوقت نفسه إدراكا ووعيا متزايدا بأن الطريقة الوحيدة التي تتيح إمكانية استمرار مستويات كبيرة للإنفاق على المستشفيات والمدارس، على سبيل المثال، هي زيادة الدخل وتحقيق النمو الاقتصادي. ولا شك أن المعونة مقابل التجارة تمثل جزءا مهما من ما نسميه السياسات المعززة للنمو - أو بعبارة أخرى تهيئة الشروط المسبقة لزيادة الدخل وتمكين البلد المعني من الإنفاق الفعلي الطويل الأمد على العناصر الأساسية للبنية التحتية، مثل المدارس والمستشفيات. وكلاهما مهم في رأيي، ولكن الغاية المنشودة هي اضطلاع المعونة مقابل التجارة بالمساعدة في تحقيق تلك الشروط المسبقة.
4. **أهمية صلة البلدان النامية بالاقتصاد العالمي:** في مقدور أية دولة نامية كبيرة، مثل البرازيل أو الهند، أن تحقق قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي والتقدم بالاعتماد على أسواقها المحلية. ولكن حقائق التاريخ تشير إلى أن مثل هذا النجاح قصير الأمد ولا يمكن أن يدوم طويلا. فالحقيقة الراسخة في نهاية المطاف هي أن الأسواق الخارجية الأكبر حجما بكثير تعتبر بالغة الأهمية حتى بالنسبة لأي بلد ينعم بوجود آفاق وإمكانات كبيرة للتنمية. وقد لاحظنا أنه عندما تعتمد البلدان بالدرجة الأولى على أسواقها المحلية، فإن اقتصادها يصبح أقل كفاءة بمرور الوقت، كما تتجه صناعاتها إلى فقدان ميزتها التنافسية.

III- المعونة من أجل التجارة تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً. كيف يمكن الاستفادة من هذا النوع من التمويل بالكامل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

في قمة خاصة عقدت في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 ، التزم قادة العالم بجدول أعمال عالمي طموح ، بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". جدول الأعمال هو خطة عمل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في صميمها. لا يوجد هدف تجاري محدد في أهداف التنمية المستدامة ، على الرغم من أن حوالي 20 هدفاً في أهداف مختلفة من أهداف التنمية المستدامة ترتبط مباشرة بالتجارة الدولية ، في حين أن العديد من الأهداف الـ 149 الأخرى تعتمد على نظام تداول مفتوح قائم على القواعد لتحقيقها. تتبع هذه الأهداف المتعلقة بالتجارة مسارين رئيسيين: أحدهما يتناول الإطار المؤسسي ، أي قواعد التجارة المتعددة الأطراف بموجب منظمة التجارة العالمية ، والآخر يتناول التجارة في شكلها الوظيفي ، أي تجارة السلع والخدمات عبر الحدود. يتعرف كلا المسارين على التجارة الدولية باعتبارها مرسلاً رئيسياً للسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعرفة والسلوك ، وبالتالي ، فهو عامل تمكين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Silva, 2017)

في اليوم الأول من/يناير 2016، يبدأ رسمياً سريان أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/ 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات المقبلة واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالمياً على الجميع، وتمثل هذه الأهداف في: (الأمم المتحدة، 2016)

- **القضاء على الفقر:** إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضماناً لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعاً بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.
- **القضاء النام على الجوع:** لقد أصبح هناك حاجة ماسة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 795 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050. و يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولاً رئيسية للتنمية، ويعد قطاعاً مركزياً في القضاء على الجوع والفقر.
- **الصحة الجيدة والرفاهية:** منذ عام 1990م، حدث انخفاض يزيد على 50% في الحد من وفيات الأطفال على مستوى العالم. كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات بحوالي 45 بالمائة في كل العالم. كما انخفضت نسبة الإصابات الجديدة بمرض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز بحوالي 30 بالمائة بين أعوام 2000 إلى 2003، كما تم انقاذ حياة أكثر من 6.2 مليون شخص من الملاريا. وعلى الرغم من هذا التقدم الواضح، إلا أن هناك أكثر من 6 مليون طفل يموتون كل عام قبل وصولهم إلى سن الخامسة؛ مما يعني أن هناك 16.000 طفل يموتون كل يوم من الأمراض الوقائية مثل الحصبة والسل الرئوي. في كل يوم تموت مئات النساء أثناء الحمل أو من التعقيدات المرتبطة بالولادة. وفي كثير من المناطق الريفية، يحصل فقط 56 بالمائة من المواليد على الرعاية على أيدي مهنين مهرة. ومرض الإيدز يمثل الآن السبب الرئيسي للوفاة بين المراهقين في الحزام شبه الصحراوي بأفريقيا، وهي منطقة لم تزل مدمرة بسبب وباء

مرض نقص المناعة المكتسبة. هذه الوفيات يمكن تجنبها من خلال المعالجة الوقائية، والتعليم، وحملات التحصين، والرعاية الجنسية والإنجابية. ومقصد هذا الهدف هو إنهاء وباء الإيدز، والسل الرئوي، والملاريا والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030م. الإنجازات التي يحققها هذا الهدف سوف تؤدي إلى تغطية صحية عالمية، وتوفير الوصول إلى أدوية وتحصينات آمنة وبسعر معقول لكافة الناس. كما أن البحوث الداعمة وتطوير التحصينات يمثلان جزءاً هاماً من هذا الإجراء أيضاً.

● **التعليم الجيد:** يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم جوهري صوب زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصاً بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم لم يزل قليلاً.

● **المساواة بين الجنسين:** رغم أن العالم قد أحرز تقدماً في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم. إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

● **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. شح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءاً.

● **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** تعتبر الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهريّة سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغيير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصاديات، إن الطاقة المستدامة فرصة-لتحويل الحياة، والاقتصاديات والكون. وتقود الأمم المتحدة مبادرة الطاقة للجميع لضمان توفر خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين فاعلية وزيادة استخدام الموارد المتجددة لكل العالم.

● **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضائل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تركز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحدياً من التحديات الرئيسية التي سوف تواجهها الاقتصاديات جميعها تقريباً، وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. كما ينبغي أيضاً إتاحة فرص العمل وخلق ظروف عمل لائقة أمام جميع من هم في سن العمل من السكان.

- **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** ن الاستثمار في البنية الأساسية -النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية، ن التنمية الصناعية المستدامة الشاملة تعتبر مصدراً هاماً لإدراج الدخل، وتساعد في الزيادة السريعة المستدامة في مستوى حياة الناس، كما تساعد إيجاد الحلول التقنية لإقامة الصناعات الصديقة للبيئة.
- **الحد من أوجه عدم المساواة:** خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفاً - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية - تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلاً، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية، وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسعيًا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.
- **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** ن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس في أفضل حالاتها من التقدم اجتماعياً واقتصادياً، بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقدم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية، ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسين في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.
- **الاستهلاك والإنتاج:** تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلاً، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر، وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاهية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى المهتمين، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكين، والمسؤولين عن رسم السياسات، والباحثين، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي، وهي تقتضي أيضاً اتباع المنهجية في النهوض والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءاً من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل من بين ما تشمل، إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المواصفات والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة وغيرها.

- **العمل المناخي:** يؤثر التغير المناخي حالياً على كل دولة في أي قارة من القارات. ويعطل التغير المناخي الاقتصاديات الوطنية ويؤثر على أنواع الحياة، ويلقى بالأعباء المالية على الناس، والمجتمعات والدول غالباً وفي الغالب الأعم غداً. لقد جرب الناس التأثيرات المناخية الهامة والتي تشمل التغير في أنماط الطقس، وارتفاع مناسيب البحر، والكثير من حوادث الطقس غير المواتية. وقد أدت ولم تزل تؤدي انبعاثات الغازات الناشئة عن الأنشطة البشرية إلى تغيير المناخ. وقد بلغت الآن أعلى مستوى لها في التاريخ. وبدون التحرك فمن المتوقع تزايد متوسط درجة الحرارة السطحية في القرن الحادي والعشرين ومن المحتمل أن تزداد ثلاثة درجات مئوية خلال هذا القرن-مع توقع ارتفاع أكثر لدرجات الحرارة في بعض مناطق العالم. فالفقراء والفئات الأكثر ضعفاً سوف يكونوا من أكثر الفئات تأثراً. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات. ومع توفر الحلول وبأسعار معقولة أصبحت الدول قادرة على تحقيق قفزات في مجال الاقتصادات النظيفة والأكثر مرونة. وتتسارع خطى التغير كلما اتجه الناس إلى الطاقة المتجددة وحزمة من الإجراءات الأخرى والتي سوف تقلل من الانبعاثات وتزيد من مجهودات التكيف. يمثل التغير المناخي تحدياً عالمياً لا يحترم الحدود الدولية. كما أن الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الناس في أي منطقة من المناطق. فهي قضية تتطلب حلولاً هي بحاجة إلى ترتيب على المستوى الدولي كما أنها تتطلب تعاوناً دولياً لمساعدة الدول النامية على التحرك باتجاه اقتصادات ذات نسبة كربون قليلة.
- **الحياة تحت المياه:** إن محيطات العالم - درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها - هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية، فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل، وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.
- **الحياة في البر:** تغطي الغابات مساحة 30 بالمائة من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيئي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنوياً 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائم في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار. إن إزالة الغابات والتصحر -الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ - يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبدل الجهود سعياً إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.
- **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** بدون السلام، والاستقرار، وحقوق الإنسان، والحوكمة الفاعلة القائمة على حكم القانون، لا يمكن أن نأمل في تنمية مستدامة. فنحن نعيش في عالم متسارع الانقسام. وتتمتع بعض المناطق بمستوى مستدام من السلام، والأمن والازدهار، في حين أن بعضها الآخر يعيش في دوامة تبدو غير متناهية من الصراع والعنف. وهذا الأمر لا يعني أنه حتمي، ويجب علينا معالجته. إن المستويات العليا من العنف وفقدان الأمن ذات تأثير مدمر على تنمية أي دولة، حيث تؤثر على النمو الاقتصادي وغالباً ما ينتج عنها مظالم طويلة يمكن أن تمتد لأجيال. فالعنف الجنسي، والجريمة، والاستغلال والتعذيب تسود أيضاً عندما يكون هناك صراع أو انعدام حكم القانون، لذا يتوجب على الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الفئات الأكثر تعرضاً للخطر. إن هذا الهدف بالذات من أهداف التنمية المستدامة مكرس لتهيئة المجتمعات السلمية والجامعة للتنمية المستدامة، وإتاحة العدالة للجميع، وبناء مؤسسات مساءلة فاعلة على كافة المستويات. والهدف هو التقليل الملموس لكافة أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات

بإيجاد الحلول النهائية للصراعات وانعدام الأمن. إن تعزيز حكم القانون وترسيخ حقوق الإنسان أمرين هامين لهذا الإجراء، وأيضاً تقليل تدفق الأسلحة بطريقة شرعية وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

- **عقد الشركات لتحقيق الأهداف:** من أجل جدول تنمية مستدامة ناجح هذا يتطلب عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في قلب هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، إنه ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المجددة للتحويل الكامنة في تريلينونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أُريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية. (الأثر الأكاديمي، بدون سنة)

IV- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام:

يتم تضمين المعونة من أجل التجارة بشكل واضح في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة ، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، والعمل اللائق للجميع. الهدف 8. أ يدعو إلى "زيادة دعم المعونة مقابل التجارة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز". وهذا يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية ، التي تؤكد على أن "المعونة من أجل التجارة يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً" وتؤكد أنه من المهم "تخصيص نسبة متزايدة تذهب إلى أقل البلدان نمواً ، وفقاً لمبادئ فعالية التعاون الإنمائي".

يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية في أنه لا يمكن تحقيق التغيير المستدام من خلال الأهداف أحادية البعد أو أحادية القطاع. إن أهداف التنمية المستدامة ، بتركيزها الأوسع ، تتطلب استجابة تدمج الأبعاد المتعددة في تصميم السياسة. ويشمل ذلك تحديد أوجه التكامل والمفاضلات والنتائج غير المقصودة لخيارات السياسة العامة لتحسين مشورة السياسة العامة وتوجيهها بشكل أفضل. كما أنه ينطوي على نهج أكثر تطوراً في تصميم السياسة والذي يدرك أن الآثار الجانبية النظامية يمكن أن تكون مفيدة وكذلك ضارة. وبالتالي ، يجب استبدال النهج المنفصل الذي حد من فعالية سياسات المعونة والتجارة على حد سواء بالتعاون والتماسك في حل المشكلات المتكاملة.

لقد أدرك مجتمع التنمية منذ فترة طويلة أن الحلقة المفرغة للتخلف - والتي ترتبط بارتفاع معدلات النمو السكاني والفقر وسوء التغذية والأمية والتدهور البيئي - لا يمكن كسرها إلا من خلال سياسات شاملة مدعومة على نطاق واسع. وينبغي لهذه السياسات أن تدمج أهداف تعزيز النمو الاقتصادي ؛ تمكين المشاركة الواسعة في عمليات الإنتاج ؛ تقاسم فوائد النشاط الاقتصادي بشكل أكثر إنصافاً ؛ وضمان الاستدامة البيئية. وبالتالي ، في حين ينبغي أن تستمر المعونة من أجل التجارة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلدان النامية عن طريق توسيع نطاق التجارة ، ينبغي عليها في الوقت نفسه إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة وكذلك الأهداف البيئية مثل التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه . بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تساعد المعونة من أجل التجارة البلدان النامية على بناء المرونة والتكيف مع الصدمات التي يمكن أن تتسلل عبر الأسواق الدولية. (Silva, 2017).

V - مساهمة المعونة من أجل التجارة:

هناك الآن أدلة كثيرة تشير إلى أن المعونة من أجل التجارة تساعد في تعزيز النمو الاقتصادي ، وتقليل الفقر وفقاً لسرعتها ونمط التوزيع. لكن تحرير التجارة ليس هو العنصر السحري التي تُكفل بها الدول النامية الرخاء الاقتصادي. في حين أن التجارة تولد النمو ، فإن تحويل فرص الوصول إلى الأسواق إلى تدفقات تجارية يعتمد بشكل أساسي على وجود بنية تحتية ناعمة وصلبة لتوصيل القطاع الخاص النابض بالحياة بالأسواق. هذا هو ما تحاول التجارة القيام به.

منذ بدء المبادرة ، تضاعفت التزامات المعونة مقابل التجارة بأكثر من الضعف ، وتبلغ الآن 54 مليار دولار أمريكي في السنة ، وبلغت المدفوعات التراكمية حوالي 300 مليار دولار أمريكي. قام أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي المدفوعات بتمويل مشاريع في أربعة قطاعات: النقل والتخزين (28.6 في المائة) ، وتوليد الطاقة وتزويدها (21.6 في المائة) ، والزراعة (18.3 في المائة) ، والخدمات المصرفية والمالية (11.1 في المائة). بالإضافة إلى ذلك ، تم إنفاق 245 مليار دولار أمريكي من التدفقات الرسمية الأخرى (OOF) على تحسين القدرات التجارية للبلدان النامية: 117 مليار دولار أمريكي لتمويل برامج البنية التحتية الاقتصادية ؛ 63 مليار دولار أمريكي لمشاريع النقل والتخزين ، و 52 مليار دولار أمريكي لمشاريع الطاقة. (Silva, 2017)

VI - إشراك القطاع الخاص ضمن خطة المعونة من أجل التجارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 :

إن الرؤية التي تقوم عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واسعة وطموحة. حيث أكد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وجدول أعمال أديس أبابا على الحاجة إلى مساهمة تمويل إنمائي إضافي كبير من القطاع الخاص. لقد تم الاعتراف بالدور المحوري للقطاع الخاص في مبادرة المعونة من أجل التجارة ، ومنذ عام 2006 ، تم بالفعل إحراز تقدم كبير في إشراك القطاع الخاص.

هناك جيل جديد من البرامج الناشئة ، يشارك فيه المانحون والدول الشريكة والشركات الخاصة في البلدان النامية والبلدان المانحة. تركز بعض هذه البرامج على بناء القدرات البشرية، كما يركز الآخرون على نقل التكنولوجيا والدراية الفنية والجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال ، مثل الحصول على التمويل للموردين. تم تقييم نتائج برامج بناء القدرات المتعلقة بالتجارة والتي يقودها القطاع الخاص على أنها إيجابية إلى حد كبير، لقد ساعدت الشركات على تطوير منتجات جديدة وزيادة صادراتها وتوفير التكاليف، بالإضافة إلى ذلك تتوافق النتائج مع أهداف مجتمع التنمية، مثل تحسين مهارات العمال وتحسين ظروف العمل وخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر وتحسين الأداء البيئي.

يمكن تحقيق مزيد من تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال إنشاء منصات مشتركة لأصحاب المصلحة المتعددين وبناء منصات للتعاون القائم على المشاريع. ويمكن إقامة مثل هذه الشراكات المعززة عن طريق توسيع نطاق القطاع الخاص وإدراجه بشكل منهجي في المراحل الأربع المختلفة لدورة حياة المشروع. في المقام الأول، يمكن التماس آراء القطاع الخاص لتقديم معلومات حول العقبات التي يتعين إزالتها أو الحوافز التي يتعين تحسينها. ثانياً ، يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص تبادل أفضل الممارسات التي لاحظوها في برامج الجهات المانحة الأخرى أو في البرامج التي نفذوها بأنفسهم. ثالثاً، يمكن للحكومات والجهات المانحة والشركات الخاصة أن توحيد جهودها لتوسيع نطاق أعمالها وزيادة التأثير، أخيراً يمكن للقطاع الخاص تقديم دليل على النجاح أو الفشل.

VII - استخدام النهج الإقليمية :

نظراً لصغر حجم السوق نسبياً في العديد من البلدان النامية ، فمن الواضح أن النمو الاقتصادي المطرد يعتمد جزئياً على إنشاء أسواق أكبر وأكثر قابلية للحياة. وهكذا برز تعميق التكامل الاقتصادي عن طريق التعاون الإقليمي كأولوية رئيسية في استراتيجيات الإصلاح للعديد من الاقتصادات النامية، وخاصة في أفريقيا. تساهم المساعدات الإقليمية للتجارة في عملية التكامل هذه وقد تم صرف حوالي 45 مليار دولار أمريكي لدعم هذا النوع من البرامج منذ بدء المبادرة، ومع ذلك وكما تم التأكيد عليه في بعض أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي السابقة ، فإن المساعدات الإقليمية للتجارة تعوقها العديد من المضاعفات العملية ، من المعايير الفنية إلى قضايا التمويل ، في حين يمكن أن تتعرض المفاوضات بسبب سوء الاتصالات الحكومية الدولية وأحياناً بسبب انعدام الثقة بين الأطراف المتفاوضة، وعلاوة على ذلك فإن تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية معقد بسبب مشاكل مثل تداخل العضوية في المنظمات الإقليمية وعدم تنفيذ الاتفاقات الإقليمية وسوء صياغة الأولويات الإقليمية ضمن الاستراتيجيات الوطنية وقيود القدرات الوطنية والإقليمية. وهذا يخلق تحديات كبيرة من حيث الملكية ، وكذلك في تعميم ومواءمة الاستراتيجيات الوطنية حول أولويات المعونة مقابل التجارة الإقليمية.

وقد ظهرت نُهج جديدة ، بما في ذلك البرامج متعددة المانحين أو المبادرات الإقليمية القائمة على ممرات ومحاور التجارة والنقل ، مع تواصل نشاط مع المستثمرين من القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك يمكن معالجة التحديات المحيطة بالبرامج الإقليمية من خلال الاستراتيجيات التالية: إشراك "وسيط أمين" ، مثل بنوك التنمية الإقليمية ، التي توفر آليات مؤسسية لتحسين تنسيق البرامج الإقليمية ودون الإقليمية فيما بين البلدان، تقديم حوافز مالية مثل مستوى أعلى من الامتيازات في تمويل البرامج الإقليمية عن البرامج الوطنية البحتة، بناء القدرات المؤسسية والبشرية للاستجابة لمجموعة واسعة من احتياجات المساعدة التقنية التي تغطي مجموعة من التخصصات، بما في ذلك السياسة التجارية والجمارك والنقل وتطوير المؤسسات ومواءمة اللوائح، التي تشكل تحدياً وفرصة لتعزيز التكامل الإقليمي.

وعليه يمكن تعزيز الإنجازات الكبيرة لمبادرة المعونة من أجل التجارة من خلال إشراك القطاع الخاص والتركيز أكثر على البرامج الإقليمية. كما تمكن هاته الأولويات من قطع شوط طويل في تعزيز دور التجارة كأداة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المراجع

Silva, J. M. (2017, 07 10). *International Centre for Trade and Sustainable Development*. Retrieved 01 09, 2020, from International Centre for Trade and Sustainable Development: International Centre for Trade and Sustainable Development

world trade organization. (2019, 11 05). https://www.wto.org/english/tratop_e/devel_e/a4t_e/aid4trade_e.htm. Retrieved 01 09, 2020, from world trade organization: world trade organization

الأثر الأكاديمي. (بدون يوم بدون شهر، بدون سنة). *الأثر الأكاديمي*. تاريخ الاسترداد 01 09، 2020، من <https://academicimpact.un.org/ar/content> أهداف-التنمية-المستدامة: <https://academicimpact.un.org/ar/content> أهداف-التنمية-المستدامة

الأمم المتحدة. (01 01، 2016). *الأمم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 01 09، 2020، من <https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9>: الأمم المتحدة

البنك الدولي. (07 03، 2008). *البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 01 09، 2020، من <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2008/07/03/why-aid-for-trade-interview-with-uri-dadush> البنك الدولي: البنك الدولي